



المستشار / ناهض منير الرئيس

النائب جمال الخضري

يحذر من خطوات الاحتلال في الضفة مقدمة لحصار شامل



النائب جمال الخضري

الفلسطيني في كافة المناطق. وأشار إلى الشعب الفلسطيني يناشد أحرار العالم بالوقوف ضد هذا العدوان والحصار الذي استباح كل شيء سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وطال كافة مناحي الحياة.

(إسرائيل) على معابر الضفة على غرار القطاع. وحذر من خطوات إسرائيلية أخرى على هذا الصعيد، مشدداً على ضرورة مواجهة هذه الخطوات بكل الوسائل والسبل، لتعود (إسرائيل) كل خطواتها للأخلاقية بحق الشعب

حذر النائب جمال الخضري رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار من أن إجراءات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، مقدمة لحصار شامل على الضفة مشابه لحصار قطاع غزة، حيث قررت سلطات الاحتلال الإسرائيلية السماح لـ (١٤٠٠) مسافر من كلا الاتجاهين بالمرور عبر جسر الكرامة إلى الأراضي الأردنية، وذلك أيام الجمعة والسبت القادمين. وقال النائب الخضري إن هذه خطوة تجاه مواصلة الاحتلال إجراءاته التعسفية في كافة محافظات الضفة، وامتداداً لحملة المدهامات وإغلاق الجمعيات الخيرية والمدنية في الضفة. وأشار الخضري، إلى تواصل جدار الفصل العنصري والتوسع الاستيطاني في الضفة، مشدداً على أن هذا كله يأتي ضمن التضييق على سكان الضفة، وتشديد قبضة

النائب الشوا تستنكر هجمة الاحتلال المتواصلة على المؤسسات المدنية في الضفة

استنكرت النائب راوية الشوا الهجمة المتواصلة التي تشنها قوات الاحتلال في الضفة الغربية على المؤسسات المدنية والجمعيات الخيرية. وما يرافقها من تخريب وتدمير واعتقالات. واعتبرت النائب الشوا أن ما يقوم به قوات الاحتلال في الضفة وخاصة مدينة نابلس. يهدف إلى تدمير ما تبقى من مقومات الاقتصاد الفلسطيني. وحرمان آلاف الأسر من مصادر دخلها المحدود أصلاً. تحت حجج وذرائع واهية طالما استخدمتها لتبرير ممارساتها المنافية للقانون الدولي. وأكدت النائب الشوا أن حكومة الاحتلال تثبت كل يوم أنها لا تريد التقدم خطوة واحدة باتجاه عملية سلام حقيقية تتوافق وقرارات الشرعية الدولية.

النائب أشرف جمعة يتعرض لوعكة صحية حادة

علي تنسيق للسفر. يشار إلى أن إسرائيل منعت النائب جمعة من السفر عبر معبر بيت حانون "إيريز" الذي تسيطر عليه، وذلك بحجة أسباب أمنية. ويعاني النائب عن حركة فتح مشاكل في القلب منذ عام، وأجرى فحوصات طبية مختلفة، إلا أن النتائج بينت ضرورة سفره للخارج وإجراء عملية عاجلة.

تعرض النائب عن حركة فتح أشرف جمعة لوعكة صحية قوية، أدخلته مستشفى الشفاء بغزة، بهدف إجراء فحوصات طبية شاملة، وقد نصح الأطباء النائب جمعة بالسفر والعلاج في الخارج قبل أن يصاب بالوعكة الصحية، إلا أنه لم يتمكن من السفر عبر معبر رفح الحدودي مع مصر لعدم حصوله

النائب أبو شهلا يشيد بأداء حزب الله في صفقة

التبادل ويطالب بإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين

دون تدخل أو مطالبة دولية لإطلاق سراحهم في وقت جندت دول ومنظمات دولية لإطلاق سراح جثتين لمقاتلين إسرائيليين. وشدد أبو شهلا على ضرورة إطلاق سراح جميع الأسرى من سجون الاحتلال الإسرائيلي وإعادة جثامين الشهداء إلى أرض الوطن قبل التوقيع على أي اتفاق نهائي مع الجانب الإسرائيلي.

وأدان أبو شهلا قيام إسرائيل بمنع دفن جثامين الشهداء الفلسطينيين في وطنهم وخصوصاً جثمان الشهيد دلال المغربي.

وأثنى على منظمة حزب الله لإصرارها على الإفراج عن جثامين لشهداء فلسطينيين سقطوا على أرض فلسطين

وصف النائب الدكتور فيصل أبو شهلا عضو المجلس التشريعي صفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل وحزب الله بالإنجاز العظيم للمقاومة والأسرى العرب واللبنانيين، داعياً إلى العمل الجاد والحقيقي من أجل إطلاق سراح جميع الأسرى العرب والفلسطينيين من السجون والمعتقلات الإسرائيلية. ودعا أبو شهلا المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل من أجل إطلاق سراح أكثر من ١١ ألف أسير فلسطيني يقبعون في ظروف اعتقالية وصحية صعبة للغاية. محملاً المجتمع الدولي مسؤولية عدم وضع حد لقوات الاحتلال التي تعتقل العشرات من الفلسطينيين يومياً بدون ذنب.

وقال انه لا يعقل أن يستمر آلاف الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية

النائب الزعاريير يؤكد عدم قانونية اختطاف

رئيس بلدية السموع ويطالب عباس بالتدخل

إلى الرئيس عباس عدم قانونية هذا الاختطاف، وناشده التدخل وإطلاق سراح جميع المختطفين السياسيين في سجون السلطة كبادرة حسن نية لمبادرة الحوار الوطني التي أطلقها قبل حوالي الشهر. وشدد الزعاريير أن مثل هذه الممارسات تتناقض ودعوة الرئيس للحوار ولا تظهر حسن النية المفترضة أن تكون قبل بدء أي حوار قادم يؤدي في نهايته إلى إنهاء حالة الانقسام الموجودة وإعادة اللحمة بين كافة أبناء الشعب إلى سابق عهدها.

الخليل- فلسطين الآن- طالب النائب باسم الزعاريير عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عن حركة حماس والمفرج عنه حديثاً من سجون الاحتلال رئيس السلطة محمود عباس بالتدخل من أجل إطلاق سراح رئيس بلدية السموع جمال أبو الجدايل المختطف لدى جهاز ما يسمى بالأمن الوقائي في الخليل والمضرب عن الطعام منذ عشرة أيام حسب زوجة أبو الجدايل. وأكد النائب الزعاريير عبر كتاب رسمي وجهه

النائب خالدة جرار تدعو السلطة وقف التنسيق

الأمني واللقاءات والمفاوضات مع الاحتلال

الإسرائيلية بحق مؤسسات وممتلكات المواطنين، والتي كان آخرها اقتحام ومصادرة سوق نابلس (المول واستملاكه واقتحام مبنى بلدية نابلس ومصادرة العديد من أجهزة الحاسوب والملفات والخرائط ومقر لجنة المرأة الفلسطينية وجمعية أصدقاء المريض ومستوصف التضامن والعديد من المؤسسات التعليمية والصحية والخيرية.

دعت النائبة خالدة جرار السلطة الفلسطينية إلى تحمل مسؤولياتها ووقف التنسيق الأمني، واللقاءات والمفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي، الضارة بشعبنا والتي يستغلها الاحتلال في مواصلة عدوانه وبطشه بحق المناضلين والمؤسسات الأهلية. جاءت دعوة النائب جرار خلال زيارة قامت بها إلى مدينة نابلس، حيث اطلعت على أوضاعها في ظل الانتهاكات

النائب منصور تحذر من سياسات الاحتلال بالضفة

السياسة التي يتبعها الاحتلال ضد أبناء الشعب الفلسطيني معقدة "فهي باتت لا تفرق بين صغير ولا كبير ومتخبطة لأبعد الحدود وتدل على مدى الحقد والعنصرية في التعامل مع المواطن الفلسطيني".

وقالت: "سياسة الاحتلال المتبعة قديمة حديثة ازدادت شراسيتها مؤخراً مستغلة بذلك أجواء التهذنة في القطاع، فلذلك وجدناها تشن حملة شعواء ضد المؤسسات الخيرية والجمعيات التي من المعروف عنها بأنها الحوض الدافئ لكل شرائح المجتمع الفلسطيني ولا سيما طلبة العلم والفقراء واليتامى".

أكدت منى منصور النائب في المجلس التشريعي، على أن ممارسات الاحتلال المتمثلة باستهداف النساء والجمعيات والمؤسسات الخيرية والتعليمية والمراكز التجارية والاعتقالات المستمرة تمثل رسالة لكل المجتمع الفلسطيني.

وأشارت النائبة منصور إلى حملة الاعتقالات الأخيرة التي طالت العديد من الرموز الاجتماعية بمدينة نابلس شمال الضفة، بالإضافة إلى إغلاق الجمعيات والمؤسسات وأثرها على المجتمع والدور المطلوب من السلطة الوطنية إزاء ذلك.

وشددت النائبة منصور على أن

المجلس التشريعي الفلسطيني

هاتف 2827037

Email:plcpalestine@gmail.com

تحرير
حسام جحجوح

إشراف
إياد القرا

البرلمان



تبدأ نهاية الشهر الحالي

بحر يعلن أن المجلس التشريعي يستعد لجولة خارجية تشمل دول عربية وإسلامية

وأضاف بحر أن المجلس التشريعي تلقى العديد من الدعوات من قبل رؤساء البرلمانات المتوقع زيارتها، وتوقع بحر أن تتم الزيارة نهاية الشهر الحالي وأنه تم تشكيل الوفد، وكشف بحر عن محاولات من بعض الأطراف لإعاقة الزيارة إلا إصرار رؤساء البرلمانات العربية والإسلامية على إتمام الزيارة أفضل 7

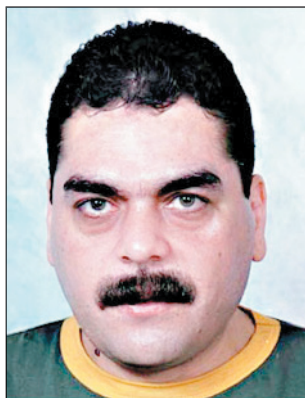
أعلن الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة أن المجلس التشريعي ام اتصالاته مع العديد من الدول العربية والإسلامية للقيام بجولة عربية ودولية لاطلاع البرلمانات العربية والدولية على الحصار المفروض على الشعب الفلسطينية.

إجراء عملية جراحية للدكتور عزيز دويك



أجرى الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي نهاية الأسبوع الماضي عملية جراحية لمعاناته من وجود حصوة في المرارة، ووفقا لمحامييه وعائلته فان العملية أجريت في ظروف صحية سيئة في مستشفى السجن الصهيوني وقد تم نقل الدكتور دويك مقيد اليدين والقدمين وبحراسات أمنية مشددة. وقد عبرت رئاسة المجلس التشريعي عن بالغ قلقها لخطورة الحالة الصحية للدكتور دويك، حيث أبلغت رئاسة المجلس من خلال عائلة الدكتور دويك انه تم إجراء 7

المجلس التشريعي يرحب بصفقة تبادل الأسرى ويعتبرها انتصار للمقاومة اللبنانية والفلسطينية



قدمت رئاسة المجلس التشريعي التهنئة والتبريكات إلى الأشقاء اللبنانيين والمناضل سمير القنطار بعد الإفراج عن من سجون الاحتلال الصهيونية بعد ثلاثين عاما من الأسر، وكذلك قيادة حزب الله على انجازهم التاريخي الذي يضاف إلى سجلهم الأبيض الناصع في المقاومة. ورات رئاسة المجلس التشريعي في عملية التبادل مع الكيان الصهيوني انتصار للمقاومة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الصهيوني وسقوط للخطر الصهيونية وشعاراته الزائفة ضد المقاومين بعد أن أفرج عن المناضل العربي الكبير سمير القنطار عميد الأسرى العرب في سجون الاحتلال. وجددت رئاسة المجلس دعمها

للمقاومة الفلسطينية وخاصة في قضية الجندي الصهيوني الأسير والمطالب الفلسطينية بالإفراج عن الأسرى الفلسطينيين، وان الإفراج عن جثامين الشهداء الفلسطينيين 7

المجلس التشريعي يدين قرار المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس عمر البشير



خلال استقباله وفد أمريكي من مركز كارتر بحر: نرفض وجود القوات الدولية والفيتو الأمريكي هو السبب في إعاقة الحوار الفلسطيني

رفض الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة فكرة نشر قوات دولية في الأراضي الفلسطينية باعتبارها أداة لخدمة الاحتلال، وليست ذات جدوى، وتجربة التواجد الأوروبي في معبر رفح دليل 7

دانت رئاسة المجلس التشريعي بشدة القرار الصادر عن محكمة الجنائيات الدولية ضد الأخ الرئيس السوداني عمر البشير، وتعتبره قرار ظالم، واعتداء سافر على سيادة دولة السودان الشقيق، وإهانة ضد العرب والمسلمين. واعتبر أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة أن هذا القرار امتداد لسياسة الانحياز الأعمى الذي تمارسه الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية لصالح المواقف الأمريكية والعداء للدول العربية والإسلامية.

تهنئة للناجين بالثانوية العامة

يتقدم الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة والأخوة النواب وموظفو المجلس التشريعي بالتهنئة والتبريكات إلى كافة الناجين في امتحان الثانوية العامة وخاصة

أوائل الثانوية العامة

سائلين المولى العلي القدير لهم التوفيق والنجاح لبناء وطنهم.

تعزية ومواساة

يا أيها النفس المطمئنة أرجعي إلى ربك راضية مرضية وأدخلي عبادي وأدخلي جنتي "عائشة"
يتقدم الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة والأخوة النواب وموظفو المجلس التشريعي بالتعزية من زميلهم المختطف النائب علي رومانين بوفاة والده

الحاج / سليم رومانين

سائلين المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته، ويسكنه فسيح جناته، وأن يلهم أهله الصبر والسلوان
وان لله وان إليه راجعون

خلال مشاركته في حفل تخريج الفوج التاسع

بحر يشيد بالخدمات التعليمية التي تقدمها كلية المجتمع ويهنئ الخريجين

قدم د. بحر التهاني الخالصة باسم المجلس التشريعي إلى الخريجات وذويهم. وإلى مجلس الأمناء وعميد الكلية بهذا الصرح العلمي الكبير. وأضاف " لقد أعادت هذه الكلية إلى أذهاننا الحضارة الإسلامية في عصورها المزدهرة".

كما وصف د. بحر الاحتفال بتخريج الفوج التاسع لطلاب كلية المجتمع والعلوم التطبيقية بغزة بالانتصار الكبير. مشيراً إلى تحول كلية المجتمع إلى الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية باعتباره خطوة رافدة وداعمة لمسيرة التنمية على مستوى الوطن.

وأشاد بحر بالخدمات التعليمية التي تقدمها الكلية مشدداً على أهميتها للمجتمع وخاصة العلوم التربوية التي ترتقي بدور المرأة وتعززه واطاف، مؤكداً على دور المرأة الفلسطينية الرائد في جميع المجالات. ومشيراً إلى أهمية العلم في بناء المجتمع والارتقاء به نحو الأفضل.

وفي كلمة له أعرب النائب المهندس جمال الخضري رئيس مجلس الأمناء عن اعتزازه بهؤلاء الخريجين الذين يعكسون بعطائهم ووصولهم لهذه

المرحلة إصراراً فلسطينياً على الحياة بعزة وكرامة رغم كل ظروف الحصار، مؤكداً أن هذا الفوج هو فوج كسر الحصار لأن الكلية بكل هيئاتها وطواقمها قد تمكنت من مواصلة دورها ونجحت في إفشال سياسة الحصار بالاستمرار في تقديم أفضل الخدمات وصولاً إلى تخريج هذه الكوكبة الجديدة من الخريجين

والخريجات. وأشاد بالأداء المتميز لكل العاملين في هذه الكلية وعلى اختلاف مستوياتهم. كما أعرب الخضري عن الطموحات العالية لمجلس أمناء الكلية بأن تستمر في خطتها وتوسعها افقياً ورأسياً وأن تصل في القريب إلى أن تكون أول جامعة للعلوم التطبيقية في فلسطين. وانتهت مراسم الاحتفال بتكريم الطالبة غادة سمير فايق الترك الأولى على قسم العلوم التربوية، كما قدمت الكلية درع تقدير للدكتور بحر لمشاركته في الاحتفال ثم قام الخريجون بأداء القسم ونشيد الكلية في مشهد رائع. زينته أصوات الألعاب النارية التي زينت سماء الاحتفال، معلنة انتهاء فعاليات الاحتفالات بتخريج الفوج التاسع.

المجلس التشريعي يدين اختطاف الأخ محمد الحلايقة زوج النائبة سميرة الحلايقة من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية

وتحمل رئاسة المجلس التشريعي جهاز الأمن الوقائي المسؤولية الكاملة عن حياة الأخ محمد الحلايقة وغيره من المعتقلين في سجونهم في الضفة الغربية، وندين الأسلوب غير اللائق الصادر عن مدير جهاز الأمن الوقائي في الخليل عند استفسار الأخت النائب سميرة الحلايقة عن سبب الاختطاف وتهديدها بأن الأجهزة الأمنية ستبقى تلاحقهم، مع العلم أن النائب الحلايقة تسكن في منطقة تخضع للاحتلال الإسرائيلي ويتم الاستدعاء بالتنسيق الكامل بين الأجهزة الأمنية في الخليل وسلطات الاحتلال، ضمن الساسة المشتركة في ملاحقة المواطنين وخاصة المقاومين. نطالب الرئيس محمود عباس بإصدار أوامر واضحة وصريحة لتنظيف سجون الضفة الغربية من المعتقلين السياسيين، ووضع حد للاعتداءات المتواصلة من قبل الأجهزة الأمنية ضد عائلات النواب والتي كان آخرها احتجاز الطفلة خديجة فقهاء ابنة النائب عبد الجابر فقهاء.

تتواصل اعتداءات الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية ضد المواطنين وخاصة عائلات النواب، في انتهاك واضح وصريح لحقوق الإنسان ومخالفة للعادات والتقاليد الفلسطينية وتساقوا مع أساليب الاحتلال الصهيوني. ففي صباح هذا اليوم الأحد الموافق ٢٠٠٨-٧-٦ أقدم جهاز الأمن الوقائي في مدينة الخليل على احتجاز الأخ الشيخ محمد زيتون حلايقة زوج الأخت النائبة سميرة الحلايقة، وأن هذا الاحتجاز ترافق مع احتجاز العديد من المواطنين من مدينة الخليل وبينهم رئيس إحدى البلديات.

إن رئاسة المجلس التشريعي تدين وتستنكر استمرار سياسة الاعتقال السياسي من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية واشتدائها في أعقاب خطاب الرئيس محمود عباس، والذي يظهر أن الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية تعمل وفق أجندة خاصة مرتبطة بملاحقة المواطنين على خلفية الانتماء السياسي.

دولة رئيس الوزراء إسماعيل هنية يزور وسط قطاع غزة ويقدم مساعدات للعديد من المؤسسات

زار دولة رئيس الوزراء إسماعيل هنية، المحافظة الوسطى، وتفقد بلديات "دير البلح والبريج والمغراقة والزوايدة، ومستشفى شهداء الأقصى وكلية الدعوة الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف، وافتتح مسجداً وزار أم جبر وشاح أم الأسير اللبناي المحرر سمير القنطار بالتبني.

واستمع رئيس الوزراء، إلى شرح مفصل من رؤساء البلديات حول عملها وسبل تطوير الأداء للتخفيف عن المواطنين في المنطقة الوسطى، والمعوقات التي تقف في وجه عمل العديد من المشاريع الهامة وخاصة الحصار الإسرائيلي وقلة الإمكانيات المادية.

ورافقه في الزيارة، وزير الحكم المحلي المهندس زياد الظاظا، وأمين عام مجلس الوزراء الدكتور محمد عوض، ورئيس المكتب الإعلامي الحكومي د. حسن أبو حشيش، والناطق باسم الحكومة طاهر النونو.

وتبرع هنية، إلى بلدية دير البلح بمبلغ ٥٠ ألف دولار، وبلدية الزوايدة بمبلغ ٣٠ ألف دولار، وبلدية البريج بمبلغ ٤٠ ألف دولار، وبلدية المغراقة بمبلغ ٣٠ ألف دولار، وكرم نحو ٥٠ من موظفي وعمال البلديات الأربع بواقع مائة دولار لكل منهم نظراً لتفانيهم في خدمة المواطنين في مواقعهم المذكورة.



وألقى كلمة حاشدة في المصلين أشاد فيها بصمود المواطنين رغم الحصار والعدوان، وشدد على التزام

الدكتور بحر يلتقي بوفد يمثل الطلبة العالقين في القطاع

غزة/ وضياع حقهم في إكمال تعليمهم الجامعي. من جانبه أكد الدكتور أحمد بحر وقوف المجلس إلى جانب قضية الطلاب، والعمل على تفعيل قضيتهم مع جهات الاختصاص سواء على المستوى المحلي أو الدولي حتى يتمكنوا من السفر لإكمال دراستهم، وأشار الدكتور بحر إلى أن الاحتلال يسعى جاهداً لتجهيل الشعب الفلسطيني إلا أنه سيفشل في ذلك، لافتاً إلى أنه أغلق الجامعات في الماضي في محاولة فاشلة لتجهيل أبناء شعبنا.

التقى الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة الدكتور أحمد بحر وفد يمثل الطلبة العالقين في قطاع غزة، وذلك في مكتبه بمقر المجلس بغزة.

وضم الوفد كل من الطلبة حامد أبو هريبد، ورامي عبدو، ووائل الداية وشرح ممثلي الطلبة معاناتهم الناتجة عن الحصار ومنعهم من السفر، معربين عن تخوفهم من عدم تمكنهم من الالتحاق لجامعاتهم

التشريعي ينهي دورة تدريبية حول المعارف القانونية والبرلمانية

غزة/ أنهت وحدة التدريب والتطوير في المجلس التشريعي الفلسطيني دورة تدريبية تحت عنوان "المعارف القانونية والبرلمانية" واستهدفت الدورة العديد من موظفي المجلس التشريعي، حيث احتوت على العديد من المواضيع المهمة التي تخص موظفي المجلس بهدف الارتقاء بأدائهم. وأوضح مدير التدريب في المجلس نبيل الخالدي أن هذه الدورة تأتي ضمن سلسلة من الدورات التي نظمتها وحدة التدريب للموظفين، موضحاً أن الوحدة تعكف على إعداد العديد من الدورات التخصصية لموظفي المجلس. وأشاد الخالدي بأداء مدربي الدورة الدكتور نافذ المدهون رئيس الدائرة القانونية بالمجلس التشريعي والمدرب فواز السوسي، على أدائهم المتميز في إيصال المفاهيم المتعلقة بالدورة بالشكل المطلوب.

غزة/

خلال ورشة عمل حول الحريات العامة في فلسطين

النائب العبادسة: لا يوجد أي سجين سياسي في القطاع وسجون الضفة تمتلئ بهم

وتابع مستغربا "لا يمكن عمل عرس جماعي في مدن الضفة والحريات العامة هناك اعتداءات عليها بشكل كبير" كما استعرض النائب العبادسة حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة مشيرا إلى انخفاض استخدام السلاح وإنهاء ظاهرة الفلتان الأمني منوها إلى وجود حالة من السلم الأهلي بين المواطنين كانت مفقودة في العهود السابقة للحكومات المختلفة. وقال "هناك تحسن كبير في خفض مستويات الجريمة، وهناك لحركة نشطة في محاسبة العملاء وملاحقتهم ومحاسبة تجار المخدرات"، لافتا إلى أن التجاوزات في القطاع تكون فردية ويتم معالجتها، إما في الضفة نتعامل مع سياسات وحالة منهجية وفق تخطيط واستقواء بمراسيم والتعامل بتنسيق كامل لحماية العملية السياسية بإشراف أمريكي". وأشاد بالتحسن الكبير في أداء عمل الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، كما وجه نقد للمنظمات العاملة في حقوق الإنسان التي لا تعمل بدورها بتدريب عناصر الأجهزة الأمنية، وفي سياق آخر أكد أن المجلس التشريعي يقوم بدوره بمراقبة أماكن التوقيف التابعة لوزارة الداخلية باستمرار، وقال "تتابع حالة حقوق الإنسان في تلك المراكز والمجلس التشريعي له حرية كاملة للقيام بدوره في الاطلاع والمحاسبة والمراقبة".

تنفيذ أحكام القضاء مخالفة صريحة لنصوص القانون الأساسي الذي يحاكم من يعطل تنفيذ أحكام القضاء" لافتا إلى أن الحالة القصورية ألزمت الجهات التشريعية للتفكير بالبدائل والعمل لإيجاد قضاء ونيابة لتسيير مصالح الناس. كما استعرض النائب العبادسة المراسيم التي صدرت من قبل الرئيس محمود عباس لدفع الناس حتى لا تعمل في الوظيفة العامة وتعطيل مصالح الناس، ومضى يقول "واهم اعتداء على الحقوق العامة تعطيل مرفق الصحة". ولفت إلى أن الاعتقال السياسي طال العديد من عناصر حماس في الضفة الغربية، وخطر ما فيه أن الذين صدر بحقهم قرارات من القضاء بالإفراج عنهم ما زال لهم شهو في المعتقلات التابعة لأجهزة عباس، مؤكدا أن المجلس التشريعي لن يقبل وجود اعتقال سياسي في قطاع غزة، مشددا على خلو السجون في القطاع من أي سجين سياسي. ومضى يقول "المؤسسات الأهلية في مدن الضفة الغربية تعرضت ل ٢٩٧ اعتداء اما بوقف الترخيص أو التدمير وسلب المحتويات في الضفة الغربية، منها منع فضائية الأقصى من البث واعتمال العمل معها جريمة مخالفة للقانون، ومنع صحفيي فلسطين والرسالة من الطباعة ومنع النشاطات الحزبية في مدن الضفة"،

غزة/ الدائرة الإعلامية: استعرض النائب يحيى العبادسة رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان والحريات العامة في المجلس التشريعي حالة الحريات العامة في فلسطين خلال العام الماضي، موضحا مساحة الحرية الكبيرة التي يعيشها المواطن في قطاع غزة مقابل التضييق والخنق على ممارسة أي نشاط سياسي في الضفة الغربية. وبين النائب العبادسة خلال ورشة عمل نظمها مؤسسة الضمير حول واقع الحريات العامة في فلسطين أن الانقسام السياسي في الحالة الفلسطينية كان له تداعيات كثيرة جدا وتدخلات إقليمية ودولية فرضت أجندات في الساحة الفلسطينية، كان لها دور كبير في التأثير على حالة حقوق الإنسان داخل الأراضي الفلسطينية في الضفة و القطاع. وشدد على أن أهم ركيزة لحقوق الإنسان هي استقلال الجهاز القضاء واستقلال المؤسسات الرقابية، وقال " حالة حقوق الإنسان تأثرت بالانقسام السلبي قائم، ومنذ الانقسام خرجت مراسيم رئاسية وقرارات عطلت مرفق القضاء والنيابة العامة، وعطلت مرفق القضاء في وقف العمل في القضايا الجزائية مع سبق الإصرار حتى تعم الفوضى في قطاع غزة، وتابع "تعطيل

اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي تعقد اجتماع مع نادي صناع الحياة

يمتلك أفكار مشاريع جديدة ومثمرة وتشكل ركائز أساسية لدعم الإنتاج الوطني، مشددا على ضرورة تبني تلك الطاقات من الجهات المسؤولة. من جهته رحب رئيس الدائرة النائب الدكتور عاطف عدوان بالأفكار التي طرحها نادي صناع الحياة مثمنا الدور الكبير الذي يقوم به النادي من أجل احتضان الطاقات الشباب والعمل على تطوير أفكارهم وتنفيذها لتصبح مشاريع وتجارب ناجحة على أرض الواقع، كما وعد النائب عدوان بالعمل على دعم وتسويق تلك المشاريع من أجل أن تصبح استثمارية وصناعات وطنية فلسطينية من خلال البحث عن ممولين لتلك الأفكار.

يفخر بصناعته الشعب الفلسطيني، الذي يعيش في ظل حصار خانق على قطاع غزة منذ أكثر من عامين. وتحدث مسئول دائرة المشاريع عن مشروع إنتاج جهاز لفتلرة المياه المعدنية يعمل بالطاقة الشمسية، إضافة إلى مشروع إنتاج السولار من بعض المخلفات والمواد الكيميائية المتوفرة في القطاع، كما استعرض فكرة مشروع تم العمل به وهو عبارة عن جهاز لصهر المعادن يعمل بالطاقة الشمسية. بدوره استعرض حسام بعض المشاريع التي هي قيد الدراسة وبحاجة إلى تمويل لتنفيذها مثل إنتاج الكهرباء باستخدام الريح، مؤكدا وجود العديد من الشباب الفلسطيني الذي

اجتمع رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي الدكتور عاطف عدوان مع وفد من نادي صناع الحياة تناول مناقشة مشاريع وأفكار الطاقة البديلة، وذلك في مقر اللجنة بغزة. وطرح الوفد الذي ضم رئيس النادي سامي عكيلا ومسئول دائرة المشاريع ايهاب الكرد وعضو الدائرة حسام سكيك بعض المشاريع التي تم إنجازها بنجاح وبعض الأفكار التي هي بحاجة لدعم مادي ومعنوي لتحويل تلك الأفكار إلى تجارب ومشاريع ناجحة. من جهته أعرب رئيس النادي عكيلا عن أمله في إيجاد جهات وطنية راعية وداعمة لتلك المشاريع التي تم تجربتها بنجاح لتصبح إنتاج وطني



المجلس التشريعي خلال استقبله وفد من نادي صناع الحياة

تقرير لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي

عن حالة عمل الأجهزة الأمنية والشرطية في محافظات غزة

وبين أن الجهاز يعاني من عدم مراعاة نسبة المنتسبين في منطقة نزول الضيوف والأجانب، حيث أن هناك صعوبة في استدعاء العناصر من مناطق سكنهم، كما أن الجهاز يعاني من نقص في عدد الأفراد المنتسبين له في محافظة غزة لأداء المهام.

التوصيات

وناشد النائب الأشقر المجلس التشريعي برفع توصيات لجنته إلى وزارة الداخلية والأمن الوطني، متمثلة في توفير الإمكانيات الضرورية من عتاد ومركبات نقل وتسليح للأفراد بما يضمن سير عمل فروع أجهزة الأمن والشرطة وبصورة توفر الأمن والاستقرار للوطن والمواطن، وتوفير أجهزة الحاسوب والتصوير الخاصة لعمل جهاز القضاء العسكري. إضافة إلى معالجة القضايا الإدارية والمالية التي تعيق المشتريات وصرف فواتيرها من وزارة المالية، والعمل على زيادة الأفراد في فروع الأجهزة الأمنية التي تتطلب ذلك، إلى جانب عقد دورات تأهيلية وتطويرية لأفراد ومنسوبي الأجهزة الأمنية والشرطية، والعمل على زيادة أفراد الشرطة النسائية والاهتمام بتأهيلهم. كما أوصى بضرورة توفير الحماية الشخصية لذوي الأعمال الخاصة في أجهزة الأمن والشرطة، والإسراع بتنفيذ الأحكام الصادرة من القضاء العسكري بحق العملاء والخونة والمخالفين للقانون.

إضافة إلى العمل على تطوير وتأهيل ورفع المهنية لأفراد الجهاز والعمل من خلال القانون ووضع خطة عمل لفترات قصيرة تتحدد بمدة زمنية من ٣ شهور إلى ٦ شهور، وأوضح أن الجهاز يقوم بالتنسيق مع القوى والأذرع العسكرية للمقاومة الفلسطينية. وعن معيقات عمل جهاز الأمن الداخلي قال النائب الأشقر "قلة الموارد البشرية والإمكانيات الإدارية والمكتبية اللازمة لعمل الجهاز، فهو يعمل بنسبة ١٠٪ من الإمكانيات اللازمة، وعدم توفير الحماية والتسليح اللازم لأفراد التحقيق والعاملين في الجهاز".

الأمن والحماية

وبين رئيس لجنة الأمن أن جهاز الأمن والحماية وضع مجموعة من الخطط الحالية والمستقبلية بالتنسيق الكامل مع باقي الأجهزة الأمنية والشرطية، كما فتح مكتب تسجيل للأجانب بحيث يتم تسجيل الوافدين للوطن، التنسيق المباشر مع امن عمليات الوكالة والصليب الأحمر ومع غالبية الوكالات الأجنبية الصحفية وتعريفهم بالمكاتب الخاصة بالجهاز وأرقام الطوارئ. وأوضح أن أحد مهام الجهاز متابعة وحماية جميع الوفود والشخصيات المهمة من الأجانب وتوفير الحماية لأماكن إقامتهم وتواجدهم، إضافة إلى وضع خطط التدريبات المستمرة والدورية وبشكل منظم وجيد لتأهيل أفراد الجهاز بشكل يضمن المهنية.

ومحكمة عسكرية دائمة ومحكمة عسكرية مركزية تختص بالمخالفات لمنتسبي قوى الأمن الفلسطينية. وتحدث عن معيقات عمل القضاء العسكري متمثلة بعدم السرعة في تنفيذ المذكرات القضائية، ونقص في العتاد والتسليح ومركبات الحركة لأفراد الجهاز، ونقص في الأجهزة المكتبية الضرورية لإنجاز العمل خاصة الطابعات الملونة وكاميرات الفيديو لتصوير الخارجين عن القانون والتعرف عليهم

الدفاع المدني

أوضح تقرير اللجنة أنه تم إعادة تشكيل جهاز الدفاع المدني بعد استنكاف ٩٠٪ من العاملين فيه وأصبح عدد منتسبيه ٥٠٠ فرد، وبين وجود تنوع في مهنية أفراد الدفاع المدني حيث يشمل على الأطباء والممرضين والإطفائيين والمهنيين، مشيرا إلى وجود تعاون تعاون بين جهاز الدفاع المدني وبين المؤسسات المدنية لتأهيل أفراد الدفاع المدني، وقال " يوجد نقص في السيارات الإدارية وعدم توفيرها لمدراء مراكز الدفاع المدني".

الأمن الداخلي

كما بين النائب الأشقر في تقرير اللجنة أن جهاز الأمن والحماية وضع خطة لملاحقة ومتابعة العملاء كما وضع أولويات للعمل الميداني، والعمل من خلال التنسيق بين الأجهزة الأمنية في كافة القضايا والمجالات،

الماضية بتميز عمل جهاز المباحث العامة في ملاحقة الجريمة وتجار المخدرات، وأكد أن تنظيم العمل في مراكز التوقيف وتنظيمها وترتيبها يسير وفق الأصول القانونية. كما ولفت إلى الحاجة الشرطة لزيادة الدورات التأهيلية القانونية والحقوقية للشرطة المدنية، وحاجتها إلى زيادة الاهتمام بالشرطة النسائية وزيادة عدد أفرادها.

إدارة الأمن الوطني

كما استعرض النائب الأشقر في التقرير الذي أعدته لجنة الأمن والداخلية عمل جهاز الأمن الوطني التابع لوزارة الداخلية، مبينا أن الجهاز وضع خطط عمل لحماية الحدود وحماية المؤسسات والبدا في تنفيذها، والعمل على إعداد الجندي في الجهاز من حامي لخطوط التماس مع الاحتلال إلى مقاوم يدافع عن وطنه، كما أشار إلى فصل مهام الأمن الوطني وتحديدها في مهامها الأساسية وهي الدفاع عن الحدود وحماية المؤسسات الوطنية، لافتا إلى عدم وجود رؤية مستقبلية لعمل الجهاز من حيث التواجد في المعابر نتيجة الأوضاع السياسية الحالية حسب رأي قائد الجهاز.

القضاء العسكري

تحدث الأشقر عن تشكيل جهاز القضاء العسكري وتفعيل دوره وبدء العمل به، وتشكيل نيابة عسكرية، والعمل على تعزيز سلطة القضاء العسكري، لافتا إلى تشكيل هيئة قضاء عسكري ومحكمة عسكرية عليا برئاسة مقدم حقوقي

استعرضت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي حالة عمل الأجهزة الأمنية والشرطية في تقرير رفعته للمجلس التشريعي، بعد أن قامت اللجنة بالعديد من الزيارات إلى مقرات الأجهزة الأمنية، والإطلاع على جهود الأجهزة في ضبط الأمن وما تقدمه من واجب ديني ووطني تجاه أبناء شعبنا من توفير الأمن وفرض حالة النظام العام والحفاظ على الاستقرار والهدوء والدفاع عن شعبنا، وبعد أن عقدت اللجنة جلسة استماع لمدراء الأجهزة الأمنية والشرطية في قطاع غزة، لوضع اللجنة في آخر المستجدات والتطورات في عمل هذه الأجهزة.

الإدارة العامة للشرطة

بدوره بين النائب اسماعيل الأشقر رئيس لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي أن الشرطة وضعت خطط عمل لجهاز الشرطة المدنية بكافة فروعها وبدأت بالتنفيذ لهذه الخطة في الميدان وعلى أرض الواقع، كما قامت بإعداد خطة وبرنامج تدريب في الشرطة والعمل به وتنفيذه، وقال "بدأ العمل على تفعيل دائرة الأدلة الجنائية والطواقم الفنية للمعابر خاصة التجارية منها"، مشيرا إلى تطوير عمل الشرطة النسائية وزيادة الكفاءة لأفرادها، والاهتمام بوحدة شرطة المرور وحفظ النظام العام.

وأشاد النائب الأشقر خلال تقرير لجنته الذي استعرضه أمام نواب المجلس خلال جلسته



تقرير لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان حول مراكز التوقيف التابعة لوزارة الداخلية

على الأقدام (الفلكة)، كما لاحظت اللجنة أن غرف الموقوفين لدى جهاز الأمن الداخلي جيدة نوعاً ما ولكنها بحاجة إلى عملية ترميم ودهان وكذلك دورات المياه جيدة وكذلك الطعام ويسمح للموقوفين بطهي الطعام الخاص بهم وكذلك توجد رعاية صحية جيدة ويسمح لهم بالتواصل مع ذويهم عبر الزيارات والاتصال التليفوني وكذلك السماح لمؤسسات حقوق الإنسان بزيارتهم والسماح لمحامين موكلين عن الموقوفين بزيارتهم والالتقاء بهم وفقاً للقانون.

مركز الربيع لرعاية الأحداث

كما قامت لجنة الرقابة وحقوق الإنسان بزيارة ميدانية لمركز الربيع الذي يوجد به الأحداث الذين ارتكبوا جنح أو مخالفات واطلعت اللجنة على أحوالهم المعيشية من مأكول ومشرب وملبس وتعليم ورأت اللجنة أن الظروف الحياتية جيدة ولكن هناك من تم توقيفهم لمدد طويلة دون عرض على النيابة العامة وهناك بعض من الموقوفين طلب من أهاليهم توقيع كفالات واخذ أبنائهم إلا أنهم رفضوا كذلك لاحظت اللجنة إن الموظفين الذين يعملون في المؤسسة هم على بند البطالة ويتم تغييرهم كل شهرين مما يؤثر على الخدمات المقدمة للأحداث.

توصيات

وأوصت اللجنة في تقريرها بالعمل على حل مشكلة الازدحام في مركز التوقيف والإصلاح في السرايا، والنظر في ملفات الموقوفين منذ سنوات طويلة والإسراع بتقديمهم للقضاء، والنظر في برنامج الزيارات البيئية للموقوفين الذين يثبت حسن سيرهم وسلوكهم، إضافة إلى زيادة مخصصات مراكز الإصلاح والتأهيل وتحسين نوعية الطعام المقدم كما ونوعاً، والسماح لذوي الموقوفين ومحاميهم بزيارتهم بكل حرية دون أي معيقات كذلك السماح للمؤسسات الحقوقية بالزيارات. فرز موظفين دائمين للعمل في مؤسسة الربيع لرعاية الأحداث وليس عمال بطالة مؤقتة.



ولفت النائب العبادسة خلال تلاوة تقرير اللجنة أمام المجلس إلى إن طريقة الاعتقال لبعض الحالات كانت تتم بطريقة تشبه إلى حد بعيد عمليات الاختطاف من الطريق أو من مكان عام في بعض الأحيان وأنه لم يكن بحوزتهم أي أمر قانوني أو مذكرة قانونية تعطيهم الحق في تقييد الحرية مما يشكل خروجاً عن الضوابط القانونية ولقد برر المسؤولون أن الخطف لا يتم إلا لمن هم خطرون أو من يتم بعث عدة استدعاءات ولم يمثل لها أو من هناك خوف من هروبهم.

تعرض الموقوفين للتعذيب

أكد أغلب الموقوفون لدى الجهاز أنهم لم يتعرضوا للتعذيب أو الضرب وإنما تعرضوا لبعض الضغوطات مثل عمليات الشبح والحرمان من النوم وذلك لانتزاع الاعترافات منهم و جزء قليل منهم أفاد انه تعرض للضرب

وجود أي معتقل سياسي في مراكز التوقيف المختلفة بل جميع الموقوفين على خلفيات جنائية أو أمنية وفي هذا الصدد تؤكد اللجنة على قرارات المجلس التشريعي السابق بتحريم الاعتقال السياسي من أي جهة كانت

مراكز التوقيف التابعة للأمن الداخلي (المشتل – السرايا)

وفي الإطار ذاته قامت اللجنة بعدة زيارات لمراكز التوقيف التابعة لجهاز الأمن الداخلي التابع لوزارة الداخلية والتقت للجنة مع مسؤولي الجهاز وضباط التحقيق واطلعت منهم على الإجراءات القانونية المتبعة في الاعتقال والتوقيف والتحقيق وكذلك الظروف الحياتية والمعيشية للموقوفين لديهم.

وأوضح النائب العبادسة أن اللجنة قامت بزيارة تفقدية للموقوفين والالتقاء معهم وسؤالهم عن التهم المنسوبة لهم وهل تعرضوا لتعذيب أو ما شابه ذلك واطلعت اللجنة على أحوالهم المعيشية .

العبادة في تقريره "هناك ما يسمى القبو في مركز توقيف الجوازات وهو عبارة عن غرف توقيف انفرادية تحت الأرض وهي غير ملائمة للحياة البشرية إطلاقاً وتطالب اللجنة بإغلاقه نهائياً"، مشيراً إلى وجود بعض القصور في بعض حقوق الموقوفين مثل الرعاية الصحية والرعاية الثقافية والفورات.

وأكد النائب العبادسة لم ترصد اللجنة خلال زياراتها أي من حالات التعذيب رغم ورود عدد من الشكاوى بخصوص تعرض بعض الموقوفين للتعذيب سابقاً، وقال "رصدت اللجنة تحسن في الإجراءات القانونية من ناحية الضبط والاعتقال والتوقيف والعرض على النيابة رغم وجود بعض المخالفات أو القصور الناتج عن عدم الخبرة والتدريب الكافي إضافة إلى الإهمال أحياناً وعدم الانضباط"، وتابع "هناك تغطية من بعض ضباط الشرطة في المراكز على زملائهم الذين يقومون بإجراءات مخالفة للقانون ضد بعض الموقوفين".

وشدد النائب العبادسة على أن لجنته لم ترصد

غزة/

أوصت لجنة الرقابة المجلس التشريعي بضرورة الطلب من السلطة التنفيذية الالتزام الكامل بقانون مراكز الإصلاح والتأهيل الذي اقره المجلس التشريعي وما نص عليه من حقوق للموقوفين، والالتزام الكامل بقانون الإجراءات الجزائية وإتباع الطرق القانونية في عمليات الضبط والتوقيف والتحقيق.

جاءت توصيات اللجنة خلال جلسة المجلس التشريعي الماضية بعد استعراض تقريرها حول مراكز الحجز و التوقيف التابعة لوزارة الداخلية.

وشدد النائب يحيى موسى خلال استعراضه تقرير لجنته على ضرورة إزالة سجن غزة المركزي وتخصيص قطعة ارض في المحررات لبناء مركز إصلاح وتأهيل عصري يحافظ على حقوق الإنسان، وإدخال تحسينات على مراكز التوقيف من عمليات ترميم وتهوية ودهان وتوفير مستلزمات الحياة الكريمة للموقوفين.

ورفعت اللجنة توصياتها بعدة زيارات ميدانية لمراكز التوقيف التابعة لجهاز الشرطة الفلسطينية في رفح - خان يونس -الوسطى - العباس - الجوازات - سجن غزة المركزي وكذلك مراكز التوقيف التابعة لجهاز الأمن الداخلي (المشتل - السرايا) وكذلك

مركز الربيع لرعاية الأحداث.

مراكز التوقيف التابعة للشرطة الفلسطينية قامت اللجنة بعدة زيارات ميدانية لمراكز التوقيف التابعة للشرطة في المناطق المختلفة من قطاع غزة حيث وقفت اللجنة على أوضاع هذه المراكز وكانت لها بعض الملاحظات تمثلت في أن معظم أماكن التوقيف قديمة جداً ومتهاكة وبحاجة إلى إعادة ترميم، كما بينت أن سجن غزة المركزي بحاجة إلى إزالة نظراً لتهاكك بنيانه وارتفاع نسبة الرطوبة وعدم ملائمة لحياة صحية للموقوفين، كما التهوية غير جيدة وغير مناسبة وتطالب اللجنة بتوسعة الشبائيك لتحسين التهوية فيها، إضافة إلى أن درجة عالية من الرطوبة وعدم الإنارة الجيدة.

ولاحظت اللجنة وجود ازدحام في مركز التأهيل والإصلاح في السرايا، وتابع النائب

لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي

تناقش مسودة مشروع قانون رعاية الشباب

مسئولة عن تحقيق الأهداف العامة لرعاية الشباب ووضع السياسة العامة لها وتنفيذها والإشراف عليها ولها لأجل ذلك التعاون والتنسيق مع المؤسسات الرسمية والأهلية الخاصة برعاية الشباب.

ويتكون مشروع قانون الشباب من ستة فصول ٦٨ مادة، تشمل أحكام عامة وتعرف تعريفات لبعض المصطلحات المتعلقة بالشباب والرياضة، وحقوق الشباب، والتدابير التي تتخذها الدولة لوقاية الشباب ودور وسائل الإعلام والتعليم والتربية في إعداد الشباب، وحماية الشباب من أي إجراء تعسفي والتأهيل والاندماج الاجتماعي، كما يتحدث عن المؤسسات الشبابية وإجراءات تسجيلها، والإشراف والرقابة عليها.

وأبدى عدد من الحضور ملاحظاتهم حول بنود مسودة مشروع القانون، فيما وعد النائب الجمل بأخذ الملاحظات بعين الاعتبار .

تجاه الشباب وضرورة استصدار قانون ينظم عمل المؤسسات والمراكز الشبابية. وبين النائب الجمل أن مشروع قانون الشباب يهدف إلى تعميق ولاء الشباب لهذا الوطن تربية وثقافة وسياسة من أجل المساهمة في بنائه وتطويره والدفاع عنه ومقاومة الغزاة والمحتلين، إضافة إلى تنمية النزعة القيادية وتقبل روح القانون والمسئولية المدنية والحياة الديمقراطية والاحترام المتبادل مع الآخرين.

كما أوضح أن القانون يهدف إلى تنمية الكفاية البدنية والفكرية والعقلية وصيانتها ثم ترقية النمو الانفعالي وترسيخ العمل الجماعي لدى الشباب بما يكفل مشاركتهم الفاعلة في بناء الوطن والتنمية البشرية المستدامة، وتنمية وتعزيز روح المبادرة البناءة والإبداع القافي والعلمي لدى الشباب.

وبين القانون أن وزارة الشباب والرياضة

غزة- الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي:

ناقشت اليوم لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي مشروع قانون رعاية الشاب الفلسطيني بحضور النائب هدى نعيم المكلفة بملف الشباب في اللجنة ومقرر اللجنة د. خميس النجار، و النائب جميلة الشنطي، والنائب مشير المصري، إلى جانب عدد من المؤسسات الراعية للشباب والمختصين والقانونيين، وذلك في مقر المجلس التشريعي الفلسطيني بغزة.

وأكد رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية النائب الدكتور عبد الرحمن الجمل خلال افتتاح ورشة العمل الثانية من نوعها على أهمية الدور الفاعل والمحوري للشباب في مجتمعنا الفلسطيني، لافتاً إلى أن هذه الورشة تأتي في إطار اهتمام اللجنة بهذه الشريحة المهمة وشعوراً منها بالمسؤولية

لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في التشريعي

تلتقي مع وزير التربية والتعليم

غزة/ الدائرة الإعلامية:

عقد اليوم لقاءً بين لجنة التربية و القضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي مع د.محمد عسقول وزير التربية والتعليم في مقر الوزارة بغزة لمناقشة ومتابعة العديد من القضايا التي تهم المسيرة التعليمية.

و وضم الوفد النواب د. عبد الرحمن الجمل رئيس اللجنة و د. خميس النجار ود. يوسف الشرافي و هدى نعيم المكلفة بملف المعاقين. واستعرض عسقول أمام الوفد آخر المستجدات المتعلقة بنتائج امتحانات الثانوية العامة مؤكداً أن الوزارة انتهت من تصحيح أوراق الامتحانات في قطاع غزة، لافتاً أن التصحيح ما زال مستمرا في مدن الضفة الغربية.

وأوضح أن إعلان نتائج الثانوية العامة سيتم فور الانتهاء من التصحيح، وإدخال المعدلات اللازمة، وقال "سيتم الإعلان عنها بالتنسيق مع المعنيين في الوزارة من أجل الظهور بالمستوى اللائق أمام العالم وليعكس الصورة الايجابية والحضارية لأبنائنا الطلبة".

كما تطرقت إلى ملف الوظائف الخاصة بشريحة المعاقين والنسبة المخصصة لهم

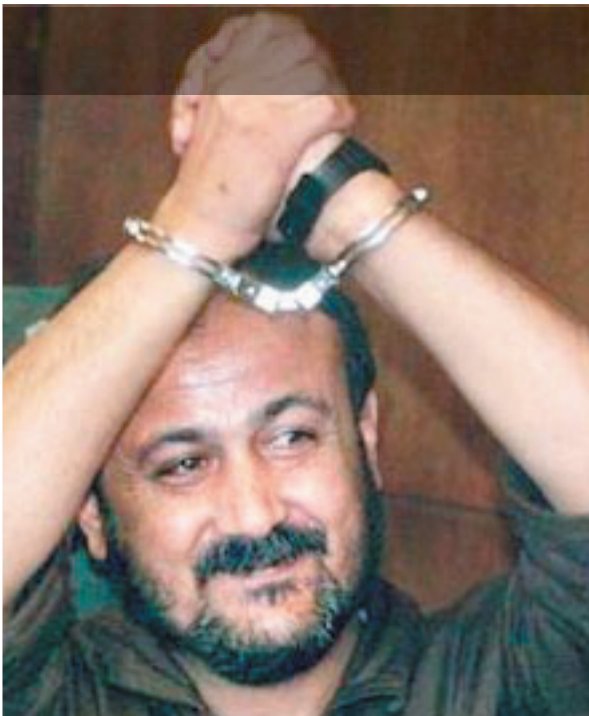
حسب ما كفلها لهم القانون، ومن جانبه وعد الوزير عسقول بالالتزام بما بنص عليه القانون ودراسة موضوع شريحة المعاقين بحيث أن لا يؤثر على طبيعة الوظيفة من جهة ونوع ودرجة الإعاقه والتأثير على المعاق من جهة أخرى وحول موضوع إمكانية انتداب موظفين في مؤسسات تابعة لوزارة التربية والتعليم وعد الوزير عسقول بالعمل من أجل مساعدة المعاقين والأخذ بعين الاعتبار البعد الإنساني للمعاق كذلك أبدى الوزير استعداد لعد اجتماع عام والتواصل مع المجلس التشريعي من أجل متابعة قانون الخدمة المدنية والشق الخاص بالمعلمين

من جهتها شرحت النائب هدى نعيم أوضاع المعاقين في القطاع وحاجة المؤسسات التي تعنى بشئون الموظفين إلى عدد من الموظفين العاملين فيها من أجل تأهيل هؤلاء المعاقين ودمجهم في المجتمع بشكل سليم، كما طرحت النائب نعيم ملف معالجة قضايا الأمومة الخاص بالمدرسات وإمكانية استفادة بعض المواطنين في مناطق التماس مع قوات الاحتلال من وظائف البطالة.

النائب مروان البرغوثي

قائمة حركة فتح / رام الله

من مواليد رام الله عام ١٩٥٩
حاصل على شهادة الماجستير في العلاقات الدولية.
ترأس النائب البرغوثي قائمة حركة التحرير الفلسطيني فتح
لانتخابات التشريعية، وهو معتقل من نيسان ٢٠٠٢ الذي حكمت عليه
محكمة إسرائيلية بسجنه مدى الحياة ، واحدا من أكثر الشخصيات
القيادية في الإنتفاضة ، واحد من مهندسي انتفاضة الأقصى الثانية.
شغل البرغوثي منصب أمين سر حركة التحرير الوطني الفلسطيني
فتح في الضفة الغربية.
ومن الجدير ذكره أن البرغوثي عاد إلى الأراضي الفلسطينية بمقتضى
اتفاقات اوسلو بعد فترة ابعاد في العديد من الدول العربية بسبب نشاطه
في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي خلال الإنتفاضة الأولى.
وكان البرغوثي قد بدأ نشاطه السياسي عندما كان طالبا في جامعة
بيروت . وتم انتخابه عضوا في المجلس التشريعي الفلسطيني عام
١٩٩٦. وساهم البرغوثي في التفاوض على تنفيذ الفصائل الفلسطينية
لهدنة من جانب واحد والتي أعلنتها الفصائل في يونيو/حزيران ٢٠٠٣.
لازال النائب البرغوثي معتقل في زنزانة انفرادية ولا يسمح لعائلته
بزيارته إلا في أوقات قليلة.



نموذج لمعاناة عائلات النواب الاسرى

الحاج سالم رومانين توفي وهو ينتظر رؤية نجله النائب علي رومانين

علي رومانين المختطف في سجونها من رؤية والده المريض قبل وفاته انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان خصوصا أن النائب رومانين تقدم بنفسه لزيارة والده وهو في النزاع الأخير من حياته إلا أن الاحتلال لم يسمح بذلك، كما لم يسمح العدو للنائب رومانين ومسيرة دفن والده أو العزاء. وكانت كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي تقدمت من النائب في المجلس التشريعي عن محافظة أريحا علي رومانين بأحر التعازي وعمق معاني المواساة بوفاة والده الحاج سليم رومانين عن عمر يناهز ٦٧ عاماً، الذي وافته المنية اليوم الأحد.

وأكدت الكتلة أن والد النائب رومانين توفي دون أن يتمكن من رؤيته على مدار العامين السابقين لأن والده كان ممنوع من الزيارة، ورغم الطلبات الكثيرة التي تقدم بها والده لزيارته إلا أن سلطات الاحتلال كانت دائما ترفض إعطاء التصريح اللازم للزيارة.

وطالبت الكتلة كافة المؤسسات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان بضرورة التدخل الفوري والعاجل للضغط على الاحتلال من أجل الإفراج عن جميع النواب والوزراء لإطلاق سراحهم الذين يعيشون ظروف في غاية الصعوبة. بدورها: نعت جمعية واعد الحاج سليم رومانين والد النائب المختطف علي رومانين والذي توفي صباح اليوم دون السماح لابنه النائب برؤيته، في انتهاك صارخ لكافة الأعراف والمواثيق الدولية.

وأكدت جمعية واعد أن سلطات الاحتلال اتبعت سياسة حرمان الأسرى من زيارة الأهل بعد عام ١٩٩٦ وتحت ذرائع ومبررات أمنية حيث فرضت قوانين جديدة على الزيارة تتمثل بعدم السماح بالزيارة لذوي الأسير إلا من الفئة الأولى (الأب والأم والزوجة والأولاد) أما الأشقاء فيسمح لمن لم يبلغ الـ٦٠ عاماً.

توفي الحاج سليم رومانين البالغ من العمر (٦٧ عاماً) والد النائب المختطف لدى الاحتلال الأسري علي رومانين عضو المجلس التشريعي عن محافظة أريحا الأحد ١٣-٨-٢٠٠٧ دون السماح لابنه النائب إلقاء نظرة الوداع عليه أو المشاركة بمراسم التشييع والدفن. وقال المجلس التشريعي انه يتقدم بالتعزية إلى النائب رومانين بوفاة والده المجاهد سالم رومانين بعد طول انتظار لنجله الذي يقبع في سجون الاحتلال منذ عامين، وأضافت رئاسة المجلس التشريعي أن والد النائب رومانين قدم نموذج للصبر ومعاناة الأسرى وخاصة النواب وحرمانهم من رؤية أبناءهم المعتقلين، ودانت رئاسة المجلس قرار سلطات الاحتلال بمنع النائب رومانين من المشاركة في تشييع والده بعد أن حرم من لقاءه على مدار عامين بسبب الاختطاف في سجون الاحتلال.

من جانبها، اعتبرت كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي عدم سماح الاحتلال للنائب

النائب الأسير عماد نوفل: الانقسام يتسبب بمعاناة وألم كبيرين

التي تتعرض له محافظات الضفة الغربية، من تضيق وحصار اقتصادي خانق يشل مختلف قطاعات الحياة وجوانبها.

وأضاف "هذا الجدار العنصري الغاشم الذي أكل أخصب وأفضل أراضي المحافظة وخلق المدينة وأحاط بها كما يحيط السوار بالمعصم، والحصار ومصادرة الأراضي المتواصل والاعتداء على المرافق الاقتصادية والزراعية والصناعية وهدم البيوت ومنع المزارعين من الوصول إلى مزارعهم بحجة التصاريح".

أكد النائب الأسير عماد محمود نوفل أن الانقسام الداخلي والتجاذبات السياسية تلقي بظلالها الثقيلة على وضع المواطنين وأوضاعهم وتسبب لهم المعاناة والألم الكبيرين، مشددا على أن وحدة الصف الفلسطيني "تقوي خطابنا السياسي أمام المجتمع الدولي لحماية شعبنا ومشروعنا".

وقال نوفل في رسالة وجهها إلى أبناء محافظة قلقيلية، بمناسبة مرور عامين على اختطافه: "إن اختطاف ممثلي الشعب ونوابه من قبل الاحتلال هو إجراء مخالف لكل القوانين والأعراف والمواثيق الدولية والإنسانية".

وشدد النائب نوفل على ضرورة "العمل الجاد والسرير لإعادة الوحدة الوطنية وإعادة اللحمة الجغرافية والسياسية والاجتماعية لجناحي الوطن ولا بد من التقاط واستثمار كل جهد طيب ومبارك لإنهاء هذه الحالة الغريبة والشاذة التي يمر بها شعبنا".

وأضاف "كلي أمل أن تشهد الساحة الفلسطينية عودة للأمر إلى نصابها بما يوحد صفنا الداخلي وجهتنا الداخلية ويرص صفنا ويوحد ويقوي خطابنا السياسي أمام المجتمع الدولي لحماية شعبنا ومشروعنا والحفاظ على ثوابتنا ومبادئنا ومنجزات شعبنا وخياره المستقل وحتى تعود الحياة لتدب من جديد في المجلس التشريعي الفلسطيني ليقوم بممارسة دوره

بقلم: م. وطفى قبها



النائب أحمد محمد أحمد عطون "أبو مجاهد"

ابن زهرة المدائن.. وسليل الأسرة المجاهدة..

الحديث عن ممثلي الشرعية الفلسطينية خلف القضبان هو الحديث عن الحركة الوطنية الأسيرة، ونظرة لأهمية هذه القضية باعتبارها الجرح النازف في خاطرة الشعب الفلسطيني وكل فصائله، فهناك ضرورة لتعزيز العمل الوطني الداعم لقضية الأسرى وتوحيد الصفوف والجهد المشترك للتخفيف من معاناتهم وتسييل الضوء عليها والحفاظ على هذه القضية حية في نفوس ووجدان الشعب الفلسطيني وكل أحرار وشرقاء العالم.

يعتبر الأستاذ أحمد محمد عطون (أبو مجاهد) ابن زهرة المدائن و سليل الأسرة المجاهدة واحدا من بين خمسين نائبا ووزيرا من ممثلي الشرعية الفلسطينية لا زالت إسرائيل تحتجزهم خلف القضبان وتغييبهم في بطن الحوت منذ التاسع والعشرين من حزيران | يونيو عام ٢٠٠٦ م.

الحديث عن أبو مجاهد لا يمكن أن يتم بمعزل عن الحديث عن زهرة المدائن والعواصم وأولى القبلتين وثالث الحرمين وهي التي تسكن روح ووجدان أبو مجاهد وعائلته وكل المؤمنين والأحرار والشرقاء والمخلصين. الأستاذ أحمد عطون، سليل الأسرة المجاهدة التي لا زالت تدفع ثمن حُبها وتمسكها بالقدس، وهي ترفع لواء مواجهة مخاطر تهويد القدس والوقوف في وجه المحاولات المتكررة ولطمس الهوية الإسلامية والعربية للمدينة، فوالد أبو مجاهد الحاج محمد أحمد عطون، والذي تجاوز الستين من عمره وفي إحدى المرات وجهت له تهمة تربية أبناءه على التطرف والعنف، وقد زج به لأكثر من عام خلف القضبان، ويفتخر ويعتز الأستاذ أحمد أنه ولد ونشأ وترعرع في بيت علم وتقول يفرس في أبنائه القيم الإسلامية والوطنية والأخلاقية. خلال اعتقالي قبل الأخير التقيت الأخ أبو مجاهد في سجن "زيالون" الرملة وعشت معه في غرفة واحدة حوالي أسبوع في صحبة ثلة من ممثلي الشرعية الفلسطينية الأستاذ محمد طاهر بدر، د. إبراهيم أبو سالم المهندس خالد أبو عرفة، الأستاذ علي رومانين، المهندس وائل الحسيني، والأستاذ باسم الزعاري، وكان أبو مجاهد الناطق باسم القسم والمكلف بالتواصل مع إدارة السجن لتحقيق مطالب القسم وقد وجنا فيه الأخ المجاهد المحب لإخوانه والمتفاني في خدمتهم يسهر ويعمل على راحتهم والتخفيف عنهم فترك أثرا طيبا في نفوس الجميع والذين أحبه وعاشوه على مدار الساعة.

أبو مجاهد يتقن اللغة العبرية، قراءة، كتابة، ومحادثة، ويقبع الآن في سجن نيتسان/ الرملة، كما ويقبع شقيقاه محمود وإياد في سجون أخرى. فمحمود الذي يحمل البكالوريوس من كلية الدعوة وأصول الدين / جامعة القدس والمحكوم عليه بالسجن المؤبد أربع مرات مضافا إليها أربعون سنة منذ عام ١٩٩٣. حيث وجهت له المحكمة العسكرية تهمة قتل ثلاثة جنود والمشاركة في اختطاف وقتل ضابط حرس الحدود نسيم طوليدانو بتاريخ ١٣ - ١٢ - ١٩٩٢

العملية التي أبعدت سلطات الاحتلال ٤١٥ مجاهد من قيادات الشعب الفلسطيني الى مرج الزهور في جنوب لبنان على أثرها لمدة عام بتاريخ ١٧ - ١٢ - ١٩٩٢. محمود الذي يبلغ من العمر أربعين عاما والمعتقل منذ خمس عشرة سنة والمعزول منذ سبع سنوات والممنوع من زيارة ذويه ورؤيتهم منذ ذلك الحين، يعيش الآن في عزل انفرادي يتجدد سنة بعد سنة.

زيد شقيقه الثاني إياد والذي أمضى في السابق أكثر من أربعة أعوام خلف القضبان فقد اعتقل منذ سنة ونصف ولا زال موقوف على خلفية أنشطة في الجمعيات الخيرية والإسلامية ومراكز تحفيظ القرآن في القدس. أبو مجاهد الذي تقطعت عيناه على الدنيا ورأى النور لأول مرة في القدس في الرابع والعشرين من كانون الثاني / يناير عام ١٩٦٨. في قرية صور باهر. متزوج وله من الأبناء (مجاهد ومحمد، ومحمود) ومن البنات واحدة وهي مريم، وقد أتم دراسته الأساسية الإعدادية في مدارس صور باهر وحصل على الثانوية العامة (التوجيهي) أدبي وشرعي بنفق عام ١٩٨٦. الأمر الذي مكّنه من الحصول على منحة دراسية في جامعة القدس، ونظرا للظروف التي مرت بها الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الانتفاضة الأولى حيث أغلقت الجامعة لفترات طويلة وتعرضه للاعتقالات الكثيرة والمتكررة فلم يتمكن من التخرج والحصول على البكالوريوس من كلية الدعوة وأصول الدين إلا عام ٢٠٠٠. بعد أربعة عشر عاما، كما ولم يتوقف طموح أبو مجاهد عند هذا الحد وهو المنحدر من بيت علم، فقد التحق عام ٢٠٠٢ بقسم الدراسات العليا وحصل على شهادة الماجستير في الدراسات الإسلامية المعاصرة، كما وأنهى عام ٢٠٠٥ دراسة دبلوم عالي من الجامعة العبرية في القدس في مجال إدارة المؤسسات المدنية، ويسعى على الدوام لتطوير مهاراته ومواكبة كل جديد في عالم الإدارة، وقد اجتاز دورة لمدة ستة شهور في مؤسسة WC (دبل يو سي) للاستشارات في تطوير المهارات الإدارية والمالية كما واجتاز دورة أخرى في الإعلام من الأكاديمية الفلسطينية الدولية، هذا الإصرار على مواكبة العلم يعكس حرص واهتمام أبو مجاهد لخدمة أبنائه شعبه الفلسطيني، وقد جاء ذلك بالرغم من رحلة المعاناة الطويلة مع الاحتلال التي كانت قاسية ومريرة حيث كانت البداية عام ١٩٨٨ وبعد أقل من عام على اندلاع انتفاضة الأقصى الأولى وأمضى أربعة سنوات، وكانت المرة الثانية عام ١٩٩٤. وبعد سنتين من إطلاق سراحه وأمضى في السجون ثلاث سنوات وبعد أقل من سنة من الإفراج عنه اعتقل عام ١٩٩٨ إدارياً لمدة عام وقد خضع بين السجن والأخرى للتحقيق العنيف عدة مرات وفي أوقات مختلفة منها ما هو شهر أو أكثر وخاصة بعد اعتقال شقيقه محمود عام ١٩٩٣ بعد اختطاف الجندي الإسرائيلي "طوليدانو". أما المرة الأخيرة فقد جاءت بعد عملية الوهم المتبدد في غزة حيث قامت سلطات الاحتلال باختطاف ممثلي الشرعية الفلسطينية في التاسع والعشرين من حزيران يونيو عام ٢٠٠٦. ولا يزال يقبع في السجن منذ حوالي سنتين، وبذلك يكون أبو مجاهد قد قدم أكثر من عشر سنوات من عمره المديد والمبارك، وشبابه، لأجل القضية ولأجل الأقصى والأقصى وهو لم يشعر يوما من الأيام بالندم بل كان على العكس يعتبر سنوات سجنه من أغلى تجارب حياته والتي أثرت في شخصيته الكثير، فصقلتها وهذبها أكثر على قيم الصبر والحساب والعطاء والتضحيات وأكسبتها الكثير حيث شارك خلال هذه السنوات في العديد من الأعمال والمهام التنظيمية داخل السجن سواء كان على صعيد علاقة الفصائل ببعضها أو على صعيد تمثيل الأسرى أمام إدارات السجون، ويعتبر أبو مجاهد اسعد أيام حياته وأجملها تلك التي جمعته وعاش فيها مع القادة والدعاة الكبار والعظام في نفس السجن ونفس الغرفة، فقد تأثر بهؤلاء الرجال وتعلم منهم الكثير بل وعمل معهم أحيانا أمثال الأخوة الكرام والنجوم الساطعة من المجاهدين الدكتور عبدالعزيز الرنتيسي والمهندس إسماعيل أبو شنب والشيخ صلاح شحادة الذين اغتالهم قوات الاحتلال الإسرائيلي ومنهم أيضاً أسطورة الصمود والجهد والعطاء الشيخ محمد أبو طير "أبو مصعب الخير" الذي يعيش معه الآن في نفس السجن والجدير بالذكر أن أبو مصعب الخير أمضى ما مجموعه سبع وعشرون سنة خلف القضبان، وعندما يستذكر أبو مجاهد هؤلاء العظام يستذكر تلك الأيام الرائعة بالرغم من ألم القيد وظلم السجان.



الأيتام الفلسطينيين يفترشون العراء بعد إغلاق مراكزهم الخيرية

التشريعي يدين إغلاق الجمعيات الخيرية من قبل قوات الاحتلال

حرب بشعة ترتكب ضد أبناء شعبنا من الأطفال الأيتام والشيوخ والمرضى والأسر الفقيرة والمحتاجين أمام أعين المجتمع الدولي دون أن يحرك أحد منهم ساكناً. ودعا د. الجمل الأمة العربية والإسلامية قادة وشعوباً والمجتمع الدولي ومؤسسات حقوق الإنسان وجميع أحرار العالم للوقوف أمام مسؤولياتهم تجاه الكارثة الإنسانية التي يتعرض لها أبناء شعبنا المحاصرين من جراء العدوان الهمجسي للاحتلال على هذه المؤسسات والجمعيات.

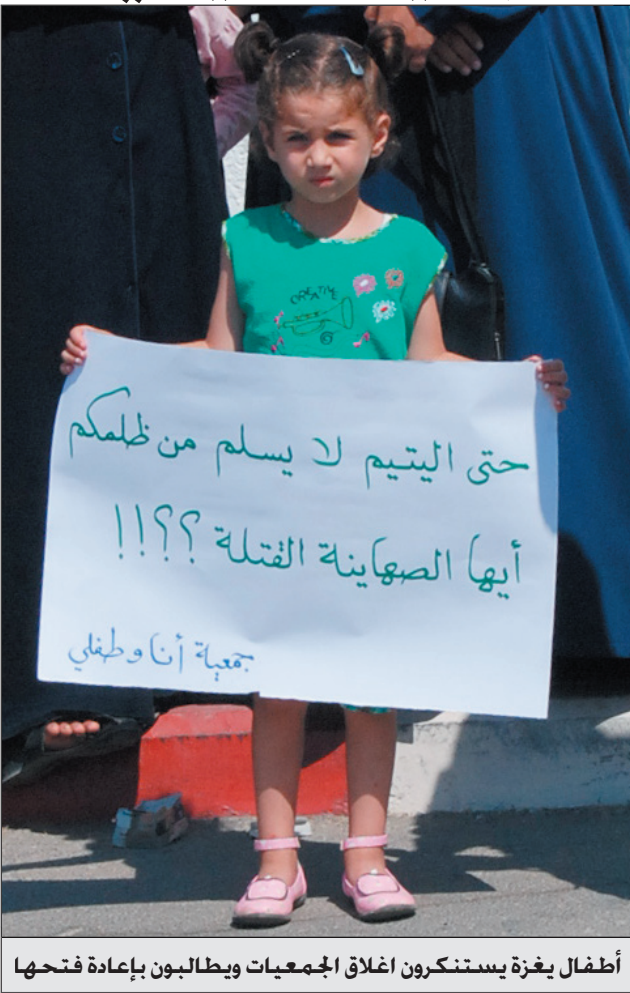
وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي أغلقت عدد من الجمعيات الخيرية التابعة لحركة "حماس" في نابلس، لمدة ٣ سنوات، بعد اقتحامها ومصادرة أموال وحواشيب من داخلها. وقال مصدر أمني فلسطيني في نابلس أن القوات الإسرائيلية اقترحت جمعية "كافل اليتيم ونادي التضامن الخيرية" و"المدرسة الإسلامية للأنثى" في ريفاد، و"جامع الروضة ومستوصف التضامن"، و"مديرية الأوقاف" في منطقة ريفاد غرب المدينة.

وحظيت خطة إغلاق الجمعيات على موافقة رئيس حكومة الاحتلال إيهود اولمرت ووزير الدفاع إيهود باراك ورئيس الأركان ورئيس الشاباك، وتستهدف المؤسسات والجمعيات المدنية والمصالح التجارية المقربة من حركة "حماس"، بما في ذلك مصادرة ممتلكات وإغلاق مدارس وحضانات ومراكز صحية ودور أيتام ومؤسسات مالية ومصالح تجارية ومراكز خدمات اجتماعية.

وجريمة حرب يشنها الاحتلال الصهيوني ضد الأيتام والأطفال والنساء والشيوخ والفقراء والمساكين من أبناء الشعب الفلسطيني وضد الأعمال الخيرية والإنسانية، وهي جريمة حرب يتحتم معها وقوف المجتمع الدولي والإنساني وأحرار العالم ومؤسسات حقوق الإنسان لإيقاف هذه الحرب الإستتصالية التي يشنها الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني في حرب إبادة جديدة تستوجب المحاكمة الدولية ولجم الاحتلال الصهيوني وإزاحته عن أرضنا وشعبنا.

من جانبه استنكر د.عبد الرحمن الجمل الإجراء الصهيوني بشدة الحملة العدوانية الهمجية والأخلاقية على الجمعيات الخيرية والمدارس والمراكز الصحية والمجمعات التجارية في الضفة الفلسطينية تحت ادعاءات واهية لا علاقة لهذه المؤسسات فيها أو وضع د.عبد الرحمن الجمل رئيس اللجنة أن هذه المؤسسات تمثل شرائح المجتمع المدني وتكفلت الموائيق والقوانين والأعراف الدولية لها ممارسة أنشطتها الإنسانية وإن ما يجري هو انتهاك صريح لأبسط حقوق الإنسان بل أن هذه الحملة تأتي في إطار العدوان المتواصل للاحتلال ضد أبناء شعبنا المحاصرين والنيل من صموده وإرادته القوية في تحقيق حريته وهذا دليل على العقلية الهمجية للاحتلال وقشله السياسي في تحقيق أهدافه من أجل فرض سياسة الانباز السياسي التي تنفذها قوات الاحتلال.

ووصف أن ما يجري الآن هو بمثابة جريمة



أطفال بغزة يستنكرون إغلاق الجمعيات ويطالبون بإعادة فتحها

المخصصة لهم. أبلغوا بالقرار الإسرائيلي القاضي بإغلاق مدارسهم وملحقاتها من بيوت ومكتبات ومخابز - بمعنى آخر يقول الأيتام ' قررت إسرائيل تشريدنا في الشوارع'. وتضمن القرار الإسرائيلي الذي نفذ بعد هجمة واسعة على عدد كبير من الجمعيات الخيرية والمدارس والمراكز التابعة لها ومصادرة محتوياتها، إغلاق الجمعية الخيرية الإسلامية بكافة فروعها ومراكزها وبيوتها وكذلك جمعية الشبان المسلمين ونقل ملكياتها ومصادرة وإغلاق كافة المرافق والممتلكات التابعة لها، ووضع اليد على هذه الممتلكات من قبل سلطات الاحتلال.

من جهته استنكر النائب محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي قيام قوات الاحتلال الصهيوني بإغلاق عدد من الجمعيات الخيرية بالضفة الغربية والتي تختص بتقديم المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني المحاصر.

وأوضح النائب الغول أن هذا الإجراء مخالف لجميع القوانين الفلسطينية ومخالف للقوانين الدولية واتفاقيات جنيف، وأن هذه الهجمة الصهيونية الشرسة على الجمعيات تعتبر استمراراً لحصار الشعب الفلسطيني. ودعا النائب الغول الدول العربية والإسلامية ومؤسسات حقوق الإنسان الدولية بالتدخل السريع لإجبار الاحتلال الصهيوني بوقف هذه الهجمة الشرسة وأن يقوم بفك الحصار عن الشعب الفلسطيني.

واعتبر هذا الإجراء هو جريمة ضد الإنسانية

عبرت رئاسة المجلس التشريعي عن إدانتها واستنكارها للسياسة العنصرية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الصهيوني ضد المؤسسات الفلسطينية الخيرية في الضفة الغربية، والتي تظهر قسوة الإجراءات الصهيونية ضد المواطنين.

واعتبرت أن إغلاق المؤسسات الخيرية في الضفة الغربية هي اعتداء صارخ وفاضح ضد المواطنين الفلسطينيين ومخالف كافة الموائيق والأعراف الإنسانية، وخاصة أن غالبية المؤسسات المغلقة هي مؤسسات تربوية وتعليمية وصحية تقدم الخدمات لآلاف الأسر الفقيرة والمحتاجين والآلاف من اليتامى.

واستغربت رئاسة المجلس الموقف الصامت للرئاسة الفلسطينية تجاه هذه الساسة، والتي جاءت استكمال لإغلاق المؤسسات الخيرية من قبل السلطة الفلسطينية وتم إغلاق بعضها سابقاً من قبل السلطة الفلسطينية، لذلك نتوجه إلى السيد الرئيس محمود عباس بأن يعلن موقفاً واضحاً من الاعتداءات الصهيونية والإسراع في تحمل المسؤولية في إعادة فتح المؤسسات التي أغلقتها السلطة الفلسطينية لمواصلة دورها في رعاية الأسر المحتاجة واليتامى.

حيث أنه منذ السادس والعشرين من شهر آذار الماضي أبلغ أكثر من أربعة آلاف يتيم يدرسون في المدارس التابعة للجمعية الخيرية الإسلامية وجمعية الشبان المسلمين في الخليل، ويسكنون في بيوت الأيتام

متى تنتهي اعتداءات الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية ضد عائلات النواب؟!

شهداء الأقصى في رام الله يقوم بتهديد النابئين في التشريعي مريم صالح ومنى منصور بالاختطاف والاعتقال عبر الاتصال الخليوي.

١٢/١٢/٢٠٠٧: الأجهزة الأمنية تحتجز الأنسة سناء خصيب مديرة مكتب النائية د مريم صالح وتحقيق معها لساعات وذلك بعد دقائق من إفراج قوات الاحتلال الإسرائيلي عنها

محافظه طولكرم:

١٤/٦/٢٠٠٧: مسلحون من فتح يقتحمون مكتب نواب التغيير والإصلاح في ويصادرون محتوياته ويحرقونه.

محافظه جنين:

١٦/٦/٢٠٠٧: مسلحون من فتح يحرقون مكتب المحاسب للنائب المعتقل إبراهيم دحبور في جنين.

محافظه سلفيت:

١٤/٦/٢٠٠٧: مسلحون من فتح يحرقون فرع مكتب نواب المجلس التشريعي الفلسطيني في بلدة بديا من محافظة سلفيت.

١٥/٦/٢٠٠٧: مسلحون من الأجهزة الأمنية يختطفون شادي مطر مرافق النائب الدكتور عمر عبد السرازق ووزير المالية الأسبق في الحكومة الفلسطينية العاشرة.

محافظه بيت لحم:

١٧/٦/٢٠٠٧: مسلحو فتح يدهمون مكتب النواب ويصادرون جهاز كمبيوتر وفاكس وطابعة وملفات وإحراق المكتب.

٢٥/٦/٢٠٠٧: مسلحون من الأجهزة الأمنية يختطفون محمد أبو عرة مدير مكتب النواب في طوباس.

سجون السلطة. ٨/٩/٢٠٠٧: مسلحون من الأجهزة الأمنية الفلسطينية يختطفون الطالب الجامعي "محمد أنس" حسني البوريني أثناء مغادرته إلى قريته عسيرة الشمالية من منطقة المساكن الشعبية وهو نجل النائب الأسير حسني البوريني.

٢٢/٩/٢٠٠٧: عناصر من جهاز الشرطة يعتدون على النائب منى منصور بدفعها ورش الغاز بشكل مباشر عليها مما أدى إلى إصابة يدها بجروح.

محافظه رام الله:

١٦/٦/٢٠٠٧: مسلحون من فتح يقتحمون مقر المجلس التشريعي الفلسطيني في رام الله. ويعتدون على النائب حسن خريشة ويحطمون صورة الدكتور عزيز دويك.

٨/٦/٢٠٠٧: مسلحون من فتح والأجهزة الأمنية يقتحمون منزل النائب الشيخ الأسير حسن يوسف في رام الله ويصادرون وثائق وملفات هامة من المنزل.

١/٧/٢٠٠٧: مسلحون من الأمن الوقائي يختطفون فراس عابد مدير الأمن في مكتب رئيس المجلس التشريعي في رام الله من منزله.

٢/٩/٢٠٠٧: مسلحون من الأجهزة الأمنية يقتحمون مكتب النائب مريم صالح في رام الله أمام وفود أجنبية ويقومون باعتقال أحد الضيوف من المكتب (محمد أبو لبد).

٧/٩/٢٠٠٧: المدعو "أبو عدي" من كتائب

الجند في نابلس بعد صلاة الجمعة. ٢/٧/٢٠٠٧: مسلحون من الأجهزة الأمنية يختطفون النائب الشيخ أحمد الحاج علي ضمن وفد من حركة حماس كان خارجاً من اجتماع مع قادة الأجهزة الأمنية في الضفة عقد في سجن جنيد بنابلس.

٣/٧/٢٠٠٧: مسلحون من الأجهزة الأمنية يختطفون نمر الخراز المراسل في مكتب تشريعي نابلس من بيته.

٨/٧/٢٠٠٧: عناصر من جهاز الشرطة ومسلحون من فتح يعتدون على النائب أحمد الحاج علي بالدفع والشتائم أثناء مشاركته في اعتصام لأهالي المعتقلين في



العديد من عمليات الاعتداء ضد أبناء وبيوت وعوائل ومكاتب الموظفين التابعين لمكاتب النواب المختطفين في سجون الاحتلال ولم يراعوا في ذلك إلا ولا ذمة.

نوجز هذه الاعتداءات على سبيل المثال:

محافظه نابلس:

١١/٦/٢٠٠٧: مسلحون من فتح يطلقون النار على مكتب التغيير والإصلاح في مدينة نابلس، ويحرقونه بالكامل في ١٤/٦.

٢٢/٦/٢٠٠٧: مسلحون من فتح يختطفون وزير العدل السابق في الحكومة العاشرة الدكتور أحمد الخالدي من أمام مسجد

المسائلة وأغلق الملف في حينه.

وطالبت كافة الجهات الحقوقية والإنسانية المحلية والدولية ورئيس السلطة محمود عباس التدخل الفوري من أجل إنهاء ملف المعتقلين، وطالبت أيضاً بزيارة هؤلاء المعتقلين والإطلاع عن كثب على أحوالهم المعتقلين والإطلاع عن كثب على أحوالهم المعتقلين.

وكان جهاز الأمن الوقائي قد وجه طلب حضور إلى الشيخ محمد زيتون الحلايقة زوج النائب الحلايقة بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٥ واحتجزه في مقر الجهاز منذ ٢٠٠٨/٧/٦، إلى ذلك قام نفس الجهاز بالاتصال برئيس بلدية السموع الأستاذ جمال أبو الجدايل ودعا لشرب فنجان من القهوة ثم أبلغوه أنه قيد الاعتقال.

اختطاف جهاز الأمن الوقائي التابع للرئيس عباس في الضفة الغربية للسيد محمد حلايقة زوج النائب سميرة الحلايقة لم يكن أول اعتداء تقوم به أجهزة السلطة التابعة للرئيس عباس على أبناء وأهالي نواب المجلس التشريعي في مدن الضفة الغربية، فالقائمة تطول في سياق اعتداءات منهجة ومتعمدة تطلأ أهل وذوي النواب الذين اختارهم الشعب لينوب عنهم ويحمل مشاكلهم.

وتأتي الاعتداءات المتكررة من أجهزة عباس في محاولة بانسة ويانسة للتقليل من هبة النواب وتجاوزاً للحصانة البرلمانية التي أعطيت للنواب بحسب المادة ٥٣ من القانون الأساسي الذي نص على عدم التعرض للنواب والوزراء الممثلين للشرعية الفلسطينية وعدم المساس بممتلكاتهم ومنزلاتهم، لكن أجهزة الرئيس عباس لم تلتزم بالقانون لا روحاً ولا نصاً فقد نظمت تلك الأجهزة

غزة/

أكدت النائب في المجلس التشريعي سميرة الحلايقة أن زوجها محمد زيتون الحلايقة، ينفذ إضراباً عن الطعام منذ تاريخ ٢٠٠٨/٧/٧ وهو اليوم الذي اختطف فيه على يد جهاز الأمن الوقائي في الخليل.

وأضافت النائب سميرة أنها تمكنت من زيارة زوجها في مقر الجهاز في منطقة العمارة سابقاً، حيث شاهدت انخفاضاً ملموساً على وزنه وتراجعاً كبيراً على صحته العامة، مشيرة إلى أن الجهاز لم يوجه لزوجها تهمة محددة حتى الآن ولم يعرضه على أي محكمة مدنية.

واستنكرت اختطاف زوجها، معتبرة أن جهاز الأمن الوقائي تجاوز القانون الأساسي وقانون المحاكمات في عملية الاختطاف والمحاكمة، وأشارت إلى أن الجهاز انتزع قراراً بالتمديد من هيئة القضاء العسكري في رام الله في حين لم يقم بعرضه على محكمة مدنية.

وحملت جهاز الوقائي المسؤولية الكاملة عن حياة زوجها وحياة رئيس بلدية السموع الأستاذ جمال أبو الجدايل، الذي يخوض أيضاً إضراباً عن الطعام منذ ذلك التاريخ، ويعاني هزالاً واضحاً في جسمه.

واعتبرت أن ما حدث لزوجها وعائلتها من اختطافات واعتقالات هو استهداف شخصي لها وابتزاز سياسي، واعتبرت أن الاعتقال جاء على خلفية الرأي السياسي، حيث يتعرض الاثنين إلى تحقيق قاس في زنازين الجهاز.

وأكدت الحلايقة أن جهاز الأمن الوقائي استدعى زوجها في وقت سابق، ولم يثبت عليه أي تهمة من تلك التي وجهت إليه أثناء

الجنة القانونية بالمجلس التشريعي تقوم بزيارة تفقدية لجهازي الأمن الداخلي والأمن الوطني

غزة/

قامت اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي بزيارة تفقدية لمقر جهاز الأمن الداخلي بغزة، وكان في استقبالهم مدير عام جهاز الأمن الداخلي وعدد من مدراء الجهاز. وضم وفد اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول رئيس اللجنة، والنائب د. مروان أبو راس، والنائب د. يونس الأسطل، والنائب د. محمد شهاب والنائب د. أحمد أبو حلبية والنائب جميلة الشنطي، والأستاذ محمد الشنطي مقرر اللجنة القانونية.

وشرح مدير عام جهاز الأمن الداخلي آلية العمل بالجهاز والعقبات التي تواجه عمل الجهاز، من خلال زيارة تفقدية لأقسام الجهاز، كما توجه الوفد لزيارة سجن المشتل بالسرايا وتم الإطلاع على أوضاع المعتقلين، مؤكداً عدم وجود أي نوع من أشكال

التعذيب.

وفي سياق متصل توجه وفد اللجنة البرلمانية لزيارة الأمن الوطني

وكان في استقبالهم مدير عام جهاز الأمن الوطني وعدد من مدراء الجهاز، وقام الوفد بجولة داخل

أقسام الجهاز، حيث تم الإطلاع عن قرب حول سير العمل والمعيقات التي تواجه عمل الجهاز.

كتلة التغيير والإصلاح تدين التهم الباطلة بحق الرئيس السوداني



د. صلاح البردويل

عمر البشير تمهيداً لاستصدار قرار قبض من مجلس الأمن الدولي الذي

توجهه الولايات المتحدة والصهيونية العالمية. وقال البردويل "إننا نشكك في أهداف محكمة الجنايات نفسها وفي قضائياتها الذين لا يشكلون طاقماً محايداً. فليس فيهم قاض من دولة عربية أو إسلامية. وهي محكمة قضائياً منتقاة لخدمة المشروع الصهيوني. ودعت كتلة التغيير والإصلاح الأمة العربية والإسلامية لاتخاذ الموقف السريع والحازم لإدانة هذا العدوان الجديد على السودان لأن السكوت على مثل هذا الاستهتار والتحدي للمزيد من العدوان على الزعماء والدول العربية الواحد تلو الآخر ولاسيما الزعماء الرافضين للهيمنة الأمريكية.

دانست كتلة التغيير والإصلاح المجلس التشريعي التهم الباطلة للرئيس السوداني عمر البشير تمهيداً لاستصدار قرار قبض عليه، مؤكدة على سيادة السودان الشقيق واستقلالية قضائه وعدم جواز التدخل في شؤنه الداخلية.

واعتبرت كتلة التغيير والإصلاح في مؤتمر صحفي عقده في غزة تلاء الدكتور صلاح البردويل الناطق باسم كتلة حماس البرلمانية، هذه الخطوة تكريساً لنهج الهيمنة والغطرسة الأمريكية وبالتآمر مع محكمة الجنايات الدولية، والتي وجهت الأخيرة تهماً باطلة لفخامة الرئيس السوداني

تتمات

تتمة: بحر: نرفض وجود القوات الدولية ...

وجدد بحر دعوة المجلس التشريعي الفلسطيني لبدء حوار فلسطيني شامل برعاية عربية، لمواجهة العدوان الصهيوني ضد شعبنا الفلسطيني، وضرورة بدء خطوات داخلية لفتح معبر رفح وفتح المعابر، وأن حكومة فلسطينية يتم تشكيلها وفق توافق وطني شامل يناقش كافة القضايا سواء تشكيل حكومة وحدة وطنية وكذلك إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية وفق رؤية مهنية.

ورحب بحر بمواقف الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر وخاصة إدانته للحصار الصهيوني لقطاع غزة، والتي تعبر عن مواقف جريئة ضد الاحتلال الإسرائيلي. وعبر رئيس الوفد عن استنكاره للحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، والإجراءات المتواصلة في الضفة الغربية وإغلاق المؤسسات

على أنها تخضع لسلطة الاحتلال وتنفذ قراراته، والمجتمع الدولي مطالب أن يرفع الحصار عن قطاع غزة، وأن ينسحب الاحتلال الإسرائيلي من الضفة الغربية. وأضاف بحر خلال لقائه وفداً أمريكياً من مركز كارتر للسلام أن المشكلة الأساسية هي في وجود الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وحصاره المتواصل على قطاع غزة، ويجب أن تعتمد أي مبادرة على أساس إعادة الحقوق الفلسطينية.

وفيما يتعلق بالحوار الوطني أوضح بحر أن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس دوراً سلبياً في استئثار الحوار الفلسطيني ولا زالت تضع الفيتو الأمريكي ضد أي حوار فلسطيني داخلي وهو مل يعيق أي محاولات عربية لحل الأزمة الداخلية الفلسطينية.

والفيديو الأمريكي ضد الحوار الفلسطيني مما يضاعف الأزمة الداخلية. يشار إلى أن الوفد الأمريكي ضم رئيس مركز كارتر في واشنطن ومدراء المركز التنفيذي في الشرق الأوسط وضد اللقاء النواب الدكتور عاطف عدوان والدكتور مروان أبو راس والدكتور صلاح البردويل والمهندس إسماعيل الأشقر والأستاذة جميلة الشنطي.

تتمة: المجلس التشريعي يرحب ...

بفعل المقاومة، ويؤكد على أن العدو لا يفهم سوى لغة القوة لإعادة الحقوق لأصحابها، وأن الكيان الصهيوني لم يملك أي خيارات سوى الإذعان لمطالب المقاومة الفلسطينية في إطلاق الأسرى الفلسطينيين وإعادة الحقوق لشعبنا الفلسطيني.

والعرب وخاصة المناضلة الشهيدة دلال المغربي هو دليل على تعاقب المقاومة الفلسطينية واللبنانية ووحدة الهدف والمصير. واعتبرت رئاسة المجلس ان الصفقة انتصار تاريخي وحدث تاريخي لإذلال الكيان الصهيوني

النائب ابو حلبية: الاحتلال ينقل كميات من التراب إلى مقبرة باب الرحمة ليبني عليها الحدائق



د. أحمد أبو حلبية

مثل مقبرة باب الأسباط ومثل مقابر متعددة في مدينة القدس التي تشكل معالم وأثار مهم في التاريخ الإسلامي.

وبين أبو حلبية إلى أن الاحتلال يقوم بإزالة جميع القبور التي بداخلها حيث تحتوى على أكثر من ثلاثين قبر في المقبرة تضم بينها رفات بعض الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين . وطالب أبو حلبية من المملكة الأردنية الهاشمية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية التدخل الفوري والعاجل لوقف سياسة التهويد التي يتبعها الاحتلال في مدينة القدس ولوقف الخطة الممنهجة، والتي يهدف الاحتلال من خلالها طمس المعالم الإسلامية والمسيحية داخل القدس .

أكد النائب د. أحمد أبو حلبية، مقرر لجنة القدس في المجلس التشريعي، ورئيس مؤسسة القدس الدولية أن الاحتلال الاسرائيلي يخطط لتحويل مقبرة باب الرحمة إلى حدائق عامة والتي تقع في الجهة الشرقية الجنوبية من المسجد الأقصى. وأشار أبو حلبية إلى أن الاحتلال يقوم بنقل المقبرة إلى جهة مجهولة، بهدف تحويلها إلى حديقة عامة، وذلك لطمس المعالم الإسلامية والآثار سواء التي تخص المسلمين أو المسيحيين دخل مدينة القدس، ومقبرة باب الرحمة

تتمة: ببحر يعلن أن المجلس التشريعي يستعد ...

الحوار عن قطاع غزة وملف الحوار الفلسطيني وسبل توفير الرعاية العربية وكذلك ملف النواب الأسرى في سجون الاحتلال والعلاقات الثنائية بين المجلس التشريعي والبرلمانات العربية.

تتمة: إجراء عملية جراحية ...

والمواثيق الإنسانية والدولية. ووجهت رئاسة المجلس صرخة عاجلة إلى السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة العربية والأمين العام للأمم المتحدة بالتدخل العاجل للإفراج عن الدكتور عزيز دويك وإخراجه من مستشفى السجن سيئ السمعة. وحملت رئاسة المجلس حكومة الاحتلال والقيادة الصهيونية المسؤولية الكاملة عن حياة الدكتور عزيز دويك، وأن أي مس بحياة الدكتور عزيز دويك ستكون له نتائج قاسية على الكيان الغاصب.

جهود بعض الأطراف على إعاقتها. يشار إلى أن هذه الزيارة تعتبر الثانية من نوعها حيث تم خلال العام الماضي زيارة مصر والسودان والإمارات وسلطنة عمان. ووفقاً لبحر فإن الوفد سيحمل عدة ملفات في مقدمتها رفع

عملية خاصة للدكتور عزيز دويك في مستشفى السجن هذا اليوم في ظروف صعبة للغاية، بعد أن عاني خلال الأشهر الأخيرة من وضع صحي سيئ نتيجة ظروف الاعتقال الصعبة.

واستنكرت رئاسة المجلس قرار إدارة السجون الصهيونية بحجز الدكتور دويك لمدة شهرين في مستشفى السجن بسبب تدهور وضعه الصحي بدلا من الإفراج عنه لتلقى العلاج اللازم له في ظروف صحية مناسبة وفق ما نصت عليه كافة الأعراف